وسط اختلاف توجهات المتداوليون وتركيز أغلبهم على الأسهم القيادية والتشغيلية بالسوق الأول

«بيان للاستثمار»: مؤشرات البورصة الثلاثة تواصل تباينها للأسبوع الثالث على التوالي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار، انه لم يختلف أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي كثيرا عن أداءها في الأسابيع القليلة السابقة، فقد واصلت مؤشراتها الثلاثة تباينها للأسبوع الثالث على التوالي وسط اختلاف توجهات المتداولون وتركيز أغلبهم على الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في السوق الأول، خاصة الأسهم المرشحة للانضمام إلى مؤشر فوتسي راسل، والتي تشهد بدورها عمليات تجميع نشطة بالتزامن مع اقتراب موعد ترقية البورصة في أواخر الشهر الجاري، وهو ما شكل عامل دعم مباشر لمؤشر السوق الأول ودفعه إلى احتلال المنطقة الخضراء بشكل منفرد، وذلك على عكس المؤشرين الرئيسي والعام اللذان صاحبا بعضهما البعض في المنطقة الحمراء بعد تعرض الكثير من الأسهم الصغيرة إلى ضغوط بيعية وعمليات تسييل واضحة تسببت في فقدانها الكثير من النقاط. وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع على ارتفاع نسبته 0.82%. مغلقا عند مستوى 5,348.79 نقطة، فيما أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند مستوى 4,759.29 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 2.20%. وانهى المؤشر العام للسوق تداولات الأسبوع عند مستوى 5,139.56 نقطة، بتراجع نسبته 0.19%.

الجدير بالذكر أن الأداء العام للبورصة لايزال يتسم بالضعف الشديد على الرغم من الأمور الإيجابية المحيطة بها هذه الفترة، والتي من المفترض أن تعمل على تحسين صورتها وتعزز من جاذبيتها الاستثمارية، فعلى الرغم من ان موعد انضمام البورصة إلى مؤشر (فوتسي راسل) المحدد في 24 سبتمبر الجاري، وهو ما شكل عامل دعم مباشر لمؤشر السوق الأول ودفعه إلى احتلال المنطقة الخضراء بشكل منفرد، وذلك على عكس المؤشرين الرئيسي والعام اللذان صاحبا بعضهما البعض في المنطقة الحمراء بعد تعرض الكثير من الأسهم الصغيرة إلى ضغوط بيعية وعمليات تسييل واضحة تسببت في فقدانها الكثير من النقاط. وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع على ارتفاع نسبته 0.82%. مغلقا عند مستوى 5,348.79 نقطة، فيما أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند مستوى 4,759.29 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 2.20%. وانهى المؤشر العام للسوق تداولات الأسبوع عند مستوى 5,139.56 نقطة، بتراجع نسبته 0.19%.

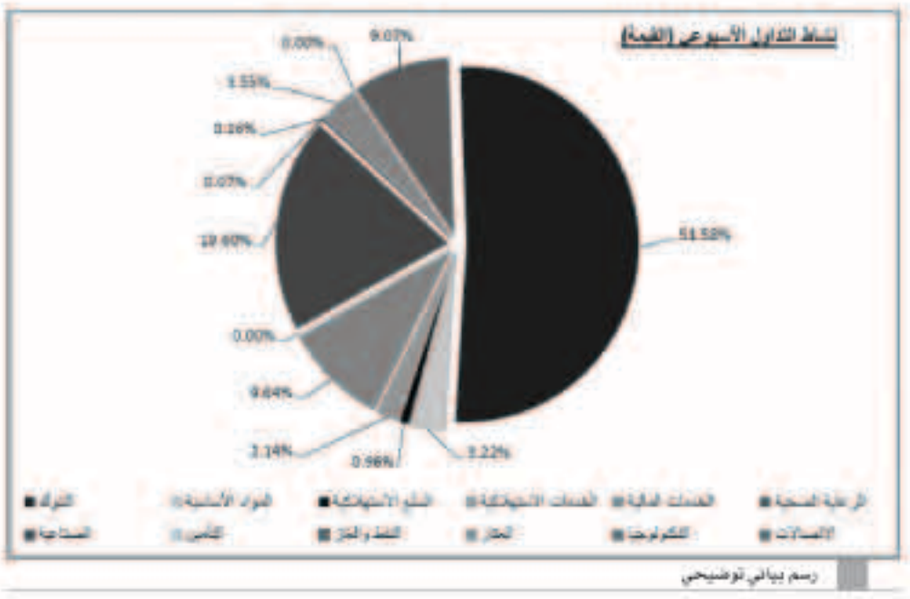

رسم بياني توضيحي

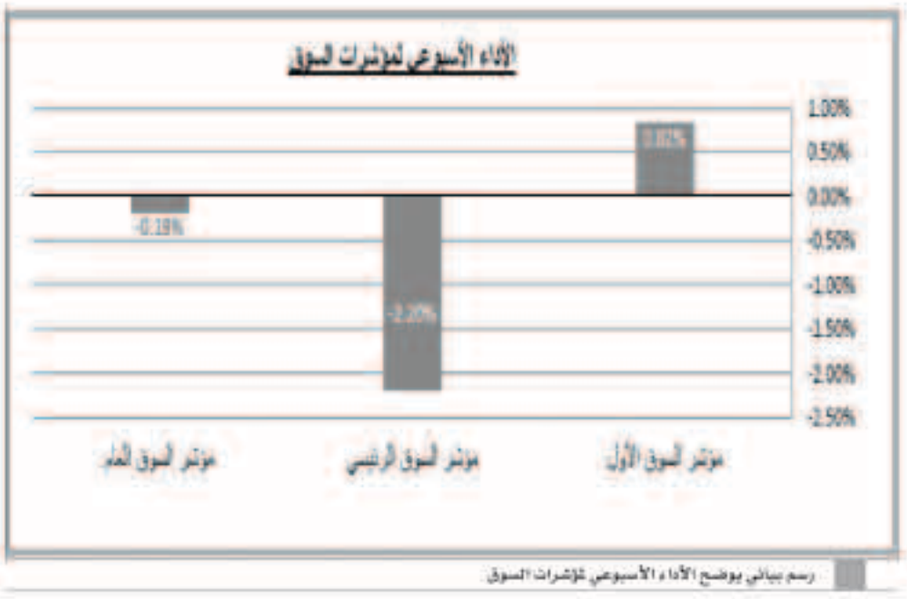

رسم بياني يوضح الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق

إلى مؤشر (ستاندرد اند بورز) للأسواق الناشئة خلال شهر نوفمبر المقبل، وكذلك التقرير الذي أصدرته وكالة (بلومبيرغ) الإخبارية والذي اشار إلى أن بورصة الكويت أضحت وجهة استثمارية جديدة مفضلة للمستثمرين العالميين، إلا أن الضغوط البيعية تزايدت في الأسابيع الأخيرة، واستمرت معضلة ضعف مستويات السيولة النقدية في تصدر المشهد، كما أن أغلب التداولات شبه محصورة على أسهم بعض الشركات الكبيرة، وهي الأمور التي تتزامن مع إحجام بعض المستثمرين عن التعامل بالسوق انتظارا لظهور مؤشرات جديدة تدل على تحسن المناخ الاقتصادي العام للدولة، والذي من شانه أن يسهم في تعزيز جاذبية البورصة.

على الصعيد الإقتصادي، غابت الكويت مجددا عن مؤشر المراكز المالية العالمية (GFCI) وفقا للنسخة الأخيرة من التقرير الصادر عن مجموعة (Z/YEN)، إحدى أكبر معاهد البحوث المالية والتجارية في العاصمة البريطانية لندن، إذ تم وضعها ضمن قائمة الدول التي لم تكتسب بعد عدد التقييمات اللازمة لإدراجها في خانات المؤشر الرئيسي، وذلك في الوقت الذي تصدرت فيه إمارة دبي المرتبة الأولى عربيا والـ15 على المستوى العالمي بعد تقدمها ثلاث مراتب عن مركزها في العام الماضي. وبحسب تقرير المجموعة، فإن هذا المؤشر يستند على قياس خمسة مناطق من التنافسية تتضمن بيئة العمل، ورأس المال البشري، والبنية التحتية، وتطور القطاع المالي، والسمعة، فضلاً عن اعتماده على تقييمات خارجية من أطراف أخرى كالبنك الدولي، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة.

ولا شك أن خروج الكويت من تصنيف المراكز المالية العالمية لهو أمر مؤسف وغير مستغرب على الإطلاق ودليلا على التخلف الكبير الذي تعاني منه البلاد على مختلف الأصعدة، هذا التخلف الذي تفشى نتيجة عدم المبالاة التي يتسم بها الكثير من المسئولين في الحكومة وإصرارهم على تجاهل تلك التقارير، مما يثبت أنهم يسكنون في برج عاجي معتقدين أن الأمور تسير على ما يرام على عكس واقعنا المرير، وكان تلك التقارير لم تصلهم أو أنهم على غير علم بها أو يعتقدون خاطئا أن دخل الكويت من النفط قادرا على تغطية جميع عيوبهم متناسين أن الأموال السائلة، إذا لم يحسن استغلالها في الإنفاق الرشيد على التنمية ستزيد من العيوب ولن تغطيها وإن غطت البعض فيكون لفترة قصيرة جدا سرعان ما تنكشف، إنه لشيء مؤسف ومخجل الحالة التي آل إليها الوضع الاقتصادي المحلي، خاصة إذا ما علمنا أن أشقاءنا في دول الخليج العربي قد سبقونا بشكل واضح وهم الآن يحتلون مراتب متقدمة في هذا التصنيف، ومتقدمون جدا في العديد من المجالات الأخرى، في حين كانت الكويت صاحبة الريادة والقيادة إقليميا في معظم المجالات، والآن أصبحت تتذيل كثير من المؤشرات الدالة على تطور الدولة إقليميا وعالميا على حد سواء.

وبالعودة إلى التداولات الأسبوعية للبورصة، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للسوق خسارة أسبوعية بما يوازي 45.64 مليون د.ك.، حيث وصلت مع نهاية الأسبوع إلى حوالي 28.76 مليار دينار كويتي بتراجع نسبته 0.16% عن مستواها في الأسبوع الذي سبقه، حيث كان 28.81 مليار دينار كويتي. وبذلك قد وصلت مكاسب البورصة منذ تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد إلى حوالي 905.26 مليون د.ك. بنسبة بلغت 3.25%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

هذا وقد تباين أداء مؤشرات السوق الثلاثة مع نهاية الأسبوع الماضي، حيث لم ينجح في تحقيق المكاسب سوى مؤشر السوق الأول الذي انهى تعاملات الأسبوع في المنطقة الخضراء بدعم من عمليات التجميع النشطة التي تركزت على الأسهم القيادية والنقيلة، في حين أقفل مؤشر السوق الرئيسي والمؤشر العام مع نهاية الأسبوع مسجلان خسائر متباينة، وذلك على إثر الضغوط البيعية القوية التي حظيت الأسهم الصغيرة على نصيب واسع منها، بالإضافة إلى عمليات جني الأرباح التي شملت بعض الأسهم التي شهدت ارتفاعا في الأسابيع السابقة.

وقد وترافق الأداء المتباين الذي سجله السوق في الأسبوع الماضي مع تباين مؤشرات التداول مقارنة مع الأسبوع قبل السابق، إذ ارتفع إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة محدودة جدا بلغت 0.50%. فيما تراجع إجمالي قيمة التداول بنهاية الأسبوع بنسبة بلغت 15.29%.

على صعيد آخر، شهدت تعاملات السوق خلال الأسبوع الماضي تداول نحو 152 سهما من أصل 175 سهما مدرجا، حيث ارتفعت أسعار 57 سهما مقابل تراجع أسعار 76 سهم، مع بقاء 42 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,348.79 نقطة، مسجلا نموا نسبته 0.82% عن مستوى إغلاق الأسبوع السابق، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضا نسبته 2.20%. بعد أن أغلق عند مستوى 4,759.29 نقطة، في حين أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 5,139.56 نقطة بانخفاض نسبته 0.19%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 86.58 مليون سهم تقريبا شكلت 33.46% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 105.04 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 30.33% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15.78% بعد أن وصل إلى 54.63 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 51.58% بقيمة إجمالية بلغت 35.64 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 19.60% وبقيمة إجمالية بلغت 13.54 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 6.66 مليون د.ك. تقريبا شكلت 9.64% من إجمالي تداولات السوق.

أما على صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع التكنولوجيا، حيث انهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلا نموا نسبته 1.69% مغلقا عند مستوى 873 نقطة، فيما شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 924.49 نقطة، بنمو نسبته 1.07%، وشغل قطاع البنوك المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة نموه 0.59%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1,079.97 نقطة. هذا وكان قطاع الرعاية الصحية الأقل ارتفاعا في الأسبوع الماضي، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 982.95 نقطة، بنمو نسبته 0.19%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 115.90 مليون سهم تقريبا شكلت 33.46% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 105.04 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 30.33% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15.78% بعد أن وصل إلى 54.63 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 51.58% بقيمة إجمالية بلغت 35.64 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 19.60% وبقيمة إجمالية بلغت 13.54 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 6.66 مليون د.ك. تقريبا شكلت 9.64% من إجمالي تداولات السوق.

رسم بياني يوضح الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق

«KIB» يعلن أسماء الفائزين في السحب السادس لحملة «دينارك بـ 500»

حرصاً على مكافأة عملائه، أعلن "KIB" عن إطلاقه مؤخرا حملة "دينارك بـ 500" الجديدة والمصممة لحاملي بطاقات "KIB" الإئتمانية، والتي تعطي 5 عملاء محظوظين فرصة الفوز بمبلغ 500 د.ك اسبوعيا مقابل كل 1 د.ك يتم انفاقه داخل أو خارج الكويت عبر أجهزة نقاط البيع والمواقع الإلكترونية فقط.

يذكر أن الهدف من هذه الحملة هو تشجيع عملاء البنك على استخدام بطاقاتهم الائتمانية لدخول السحب الأسبوعي على 500 د.ك. هذا وقد ربح في السحب السادس خمسة عملاء وهم كل من: مريم يوسف السويلم، طلال علي العمر، خلف خالد كنيفذ، مها عبدالله الخشفيري، ويوسف سعد المرشار. علما انه مازال هناك فرص عديده للعملاء للدخول في السحبين الأخيرين.

وبهذه المناسبة، صرح المدير العام للإدارة المصرفية للافراد في البنك، يوجين جاليجان: "أن "KIB" يحرص دائما على تقديم مكافآت قيمة لعملائه من خلال ابتكار حملات ترويجية جديدة تقدم لهم هدايا متميزة، مؤكداً ان حملة البطاقات الائتمانية هذه صممت لتواكب احتياجات العملاء وخاصة بالتزامن مع موسم الصيف والسفر، وذلك تماشيا مع استراتيجية البنك الجديدة الرامية إلى ان يكون شريك لعملائه في مختلف جوانب حياتهم تحت شعار "بنك للحياة"."

موضحاً أن العميل يحصل على فرصة واحدة لدخول السحب الأسبوعي مقابل كل 1 د.ك ينفقه على أي عملية شراء واحدة باستخدام بطاقات "KIB" الإئتمانية وذلك عند التسوق داخل الكويت من خلال اجهزة نقاط البيع والمواقع الإلكترونية. بينما يحصل العميل على ثلاثة فرص لدخول السحب الأسبوعي مقابل كل 1 د.ك ينفقه على أي عملية شراء خارج الكويت عن طريق اجهزة نقاط البيع والمواقع الإلكترونية فقط.

وذكر جاليجان ان بطاقات "KIB" الإئتمانية صممت لتتناسب مع نمط وأسلوب الحياة العصرية لحامليها إلى جانب تلبية كافة متطلبات السفر والتسوق والاستمتاع سواء كانوا داخل الكويت أو خارجها. مضيفا ان هذه الحملة تمنح العملاء مزايا إضافية تشمل زيارات مجانية غير محدودة لقاعات الإنتظار الفخمة في مختلف مطارات العالم، إلى جانب ميزة استرجاع 3% من قيمة مشتريات العميل، كما انه يحصل على تامين سفر مجاني له ولعائلته.

«الإمارات للزجاج المسطح» تحصل على شهادة الاعتماد من مؤسسة المعايير الهندية

أعلنت دبي للاستثمار (ش.م.ع.)، الشركة الرائدة متعددة الأنشطة الاستثمارية والمدرجة في سوق دبي المالي، عن حصول شركة الإمارات للزجاج المسطح المملوكة لها بالكامل، على شهادة مؤسسة المعايير الهندية (BIS)، ما يجعلها الشركة الأولى والوحيدة لتصنيع الزجاج المسطح التي تمنح هذه الشهادة على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

وتمثل الشهادة الجديدة إنجازاً آخر لشركة الإمارات للزجاج المسطح التي تنتمي إلى شركة «زجاج ذ. م. م.»، فضلاً عن كونها أول مصنع مدمج ومتكامل للزجاج في الإمارات. ومنحت الشركة رخصة علامة الاعتماد من مؤسسة المعايير الهندية تحت الرقم (CM/L-4100052260)، ووفق معيار «آيزو 14900: 2000» لمجموعة منتجاتها للقياسات التي تتراوح من 2 إلى 13 ميليمتراً.

وقال غسان مشعل، المدير العام لشركة الإمارات للزجاج المسطح: «نفخر بالإعلان عن أن شركتنا قد أصبحت الأولى والوحيدة في مجال تصنيع الزجاج المسطح في الشرق الأوسط التي تحصل على هذه الشهادة المرموقة من مؤسسة المعايير الهندية. إن منحنا هذه العلامة تمثل دليلا على توافق منتجاتنا مع المعايير الهندية، وضمان مطابقتها للمواصفات الخاصة التي يحتاج إليها عملاؤنا الكرام في شبه القارة الهندية. وتمثل هذه الشهادة مصدر فخر كبير لنا، وأصبح بمقدورنا الآن الانضمام إلى علامة (CE) ومعيار الآيزو 14001 ومعيار OHSAS 18001.

ويتم إصدار الشهادة من قبل مديرية اعتماد الصناعات الأجنبية التابعة لمؤسسة المعايير الهندية، بعد إجراء سلسلة من عمليات التدقيق والتفتيش في المصانع، وتغطي جميع الوظائف المتعلقة بجودة المواد الخام وعمليات الإنتاج وضمان الجودة.

أكاديمية «الوطني» تستقبل الدفعة 20 من المتدربين

العبلاني: البنك يحرص على الاستثمار في الكوادر الوطنية الشابة وإعداد قيادات مصرفية بمؤهلات عالمية

لقطة جماعية للدفعة الجديدة

استقبل بنك الكويت الوطني الدفعة العشرين من الموظفين الجدد في برنامجه السنوي «أكاديمية الوطني» الذين اجتازوا بنجاح شروط ومعايير الاختيار لهذا البرنامج المكثف والمصمم خصيصا لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة.

ويندرج البرنامج ضمن إطار استراتيجية الوطني الهادفة إلى استقطاب وتوظيف الكفاءات الوطنية، وتطوير وتأهيل الكوادر من حديثي التخرج، واستقطابهم للعمل في القطاع المصرفي.

ومن جهته قال مدير عام الموارد البشرية في مجموعة بنك الكويت الوطني عماد أحمد العبلاني "إن بنك الكويت الوطني يهدف من خلال برنامج الأكاديمية إلى إعداد قيادات مصرفية وطنية شابة بمؤهلات عالمية، حيث تم تصميمه وفق أعلى التقنيات التدريبية لتزويد المشاركين بالمهارات التي تغطي المجالات الأساسية المهمة في القطاع المصرفي.

وأكد العبلاني أن البنك حريص على تطوير موظفيه بشكل مستمر عبر تقديم البرامج التدريبية لجميع التخصصات، وذلك لتلبية تطلعات البنك الرامية إلى الارتقاء المتواصل بالخدمات والنمو المضطرد للأنشطة والخطط التوسعية على المستويين المحلي والاقليمي.

وأضاف العبلاني أن بنك الكويت الوطني يفخر بكونه أحد أكبر الجهات في القطاع الخاص استثمارا في الكفاءات الوطنية، حيث يحرص البنك دائما على وضع مبدأ الاستثمار في الكوادر الوطنية الشابة في مقدمة أولوياته.

وأوضح أن برنامج الأكاديمية تم تصميمه وفق أعلى التقنيات التدريبية لتزويد المشاركين بالمهارات النظرية والعملية التي تغطي المجالات الأساسية المهمة في القطاع المصرفي، حيث يعد الأول من نوعه على مستوى القطاع الخاص في الكويت في مجال التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية الشابة.

وأفاد أن الأكاديمية تعكس رؤية الوطني في وضع مبدأ التنمية المستدامة للموارد والكوادر البشرية في مقدمة أولوياته، بوصفه هدفاً استراتيجيا ومسؤولية مشتركة بين الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة والقطاع الخاص.

ودعا العبلاني للمشاركين في البرنامج إلى بذل الجهد والتفاني في العمل لتحقيق التميز والتفوق بما يمهد الطريق للنمو الوظيفي وتقلد المناصب القيادية، لافتا إلى أن نظام البنك الوطني يشجع كل الموظفين على استكمال دراستهم للدرجة الأعلى واستمرارهم في تنمية وتطوير مهارتهم وخبراتهم. إذ قام البنك بربط نظام الترقيات والحوافز المالية بالشهادات العلمية والدورات التي يحصل عليها الموظف، وذلك حرصا من البنك على ضمان التطوير المستمر لموظفيه.

الجدير بالذكر أن البرنامج التدريبي للأكاديمية يمتد لمدة أربعة أشهر، ويشمل مختلف جوانب العمل المصرفي، مثل المبادئ المصرفية، وإدارة المخاطر، وعمل الفرق، والمحاسبة المالية، والتسويق، والتفاوض، والإقراض الاستهلاكي والتجاري، بالإضافة إلى التدريب العملي للمشاركين في مختلف أقسام البنك، وإشراك مدربين معتمدين عالمياً لتمكين موظفيه من كسب المهارات المصرفية المتخصصة.

ويحرص بنك الكويت الوطني على دعم موظفيه بشكل مستمر وتمكينهم وتأهيلهم عبر طرح البرامج التدريبية المتخصصة، والمصممة وفق معايير منهجية وعلمية تتنوع بين التدريب والتطوير لإعداد الكوادر المهنية المتخصصة. ويوفر البنك في الوقت ذاته لأجل ذلك نخبة من أفضل خبراء العمل المصرفي الذين يقدمون خبراتهم لهؤلاء الكوادر.